في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالنسبة الى السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا ولكل
مثل هذا الايجاز اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون
وقول الحماسي وينكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي يغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انا سادات لهوا سار واهدائنا اخر منا نصف د ناسهم ونفاذ حكمهم ورجوع
الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يعرف ان
ما في الآية يشمل كل فعل وفي البيت مختص بالقول وان كان يلزمه منه عموم الافعال
ايضا والله اعلم ۞ بسم الله الرحمن الرحيم ۞ وبه نستعين ۞

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
في حصول بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة
التي يقتدر بها ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه
في تعريف علم المعاني فليس المقدر علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد لها على
ما توهمه والمراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي
فيه المطابقة لمقتضى الحال والمراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما
بعلم البيان وبقيد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق
بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وبقيد
الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق
مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا
لا يكون ذلك

لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فالواضح خفي بالنسبة اليه فلا حاجة الى ذكر الخفي والتفسير المذكور
للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة
كالاسد والغضنفر والليث وابي الحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم
في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هاهنا
اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني
بما يشمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والاشارة على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن
الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها
او لا والاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
بالنظر هاهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون
سوق كلامه في التقسيم مشعرا بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع
وزادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى ليدخل
عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان المعنى المصدر